الأمم المتحدة

A/79/187–E/2024/68

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 59 من جدول الأعمال المؤقت*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2024
27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024
البند 16 من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل**

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار 34/2023 المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس، في قراره 35/2023 المعنون "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها"، إلى الأمين العام أن يدرج في ذلك التقرير معلومات عمّا يخلفه الاحتلال من آثار على كل من الجنسين على حدة وعن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار 170/78 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري

* A/79/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تعقيدات الحصول على معلومات دقيقة في ظل الظروف الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

24-13252 (A) 090824 210824

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها التاسعة والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استجابة لتلك القرارات.

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المستمرة التي تضر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بما فيها تلك التي قد ترقى إلى مستوى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويغطي التقرير أيضا الأثر الجنساني للاحتلال.

وتود الإسكوا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الصحة العالمية.

أولا - مقدمة

1 - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 34/2023 عن قلقه تجاه الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وأبرز المجلس في قراره 35/2023 الانعكاسات الخاصة بنوع الجنس في هذا الصدد. وطالبت الجمعية العامة في قرارها 170/78 إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن إتلافها والتسبب في ضياعها أو استنفادها وعن تعريضها للخطر.

2 - ويوفر هذا التقرير، المقدم استجابةً لتلك القرارات، معلومات عن التطورات ذات الصلة في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024. وقد كُتب التقرير في ظل استمرار الحرب في غزة، وبالتالي فهو لا يعرض التداعيات الكاملة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

3 - كان عام 2023 في طريقه بالفعل لتسجيل أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل الإصابات في عام 2005. وشهد عدد الضحايا، الذي كان مرتفعًا بالأصل قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، زيادة كبيرة بعد ذلك[1].

4 - وفي صبيحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى هجمات واسعة النطاق على إسرائيل خلال عطلة سيمحات توراة اليهودية. وأدت الهجمات التي شملت العديد من الأعمال الإرهابية إلى تسلل ما يقدر بـ 3 000 مقاتل من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني من غزة إلى نحو 20 تجمعا ومنشأة عسكرية في جنوب إسرائيل في محيط غزة، براً وبحراً وجواً، في حين أُطلقت آلاف الصواريخ باتجاه المراكز السكانية في إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب والقدس. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت مصادر إسرائيلية بمقتل أكثر من 1 500 إسرائيلي وأجنبي في هذا السياق، من بينهم ما لا يقل عن 338 امرأة و 38 طفلاً و 690 من أفراد قوات الأمن. وأصيب حوالي 6 200 إسرائيلي وأجنبي بجروح، وفقا لمصادر إسرائيلية رسمية. وسجل أيضا 33 هجوما على المرافق الطبية الإسرائيلية والعاملين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى اختطاف نحو 250 شخصًا، من بينهم إسرائيليون وأجانب، بما في ذلك نحو 65 امرأة و 34 طفلًا، واقتيادهم إلى غزة، وأطلق سراح بعضهم في تشرين الثاني/نوفمبر. وأصدرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع نتائج مفادها أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن عنفا جنسيا مرتبطا بالنزاع قد وقع في مواقع متعددة خلال الهجمات، وأن هناك معلومات واضحة ومقنعة تفيد بارتكاب عنف جنسي ضد الرهائن وأسبابا معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمراً ضد أولئك الذين لا يزالون في الأسر.

(1) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة و S/2023/988، الفقرة 59. انظر أيضًا www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4676.

5 - وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، خلف الرد العسكري الإسرائيلي والحرب وضعا كارثيا لسكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة - الذين كانوا يعيشون أصلاً في ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية في ظل 57 عاماً من الاحتلال و 17 عاماً من إغلاق غزة - وجعل جزءا كبيرا من غزة غير صالح للسكن، حيث فقد عشرات الآلاف حياتهم، معظمهم من النساء والأطفال كما أفادت التقارير، وتسبب في نزوح 1,7 مليون فلسطيني. ووفقًا لتقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في آذار/مارس 2024، كان من المتوقع حدوث مجاعة وشيكة في محافظتي شمال غزة وغزة من منتصف آذار/مارس إلى أيار/مايو 2024[2]. وفي الفترة من 9 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر، أمرت السلطات الإسرائيلية بفرض إغلاق كامل على غزة، بما في ذلك قطع المياه والكهرباء التي توفرها إسرائيل، فضلاً عن تقييد دخول جميع الواردات، بما في ذلك الأغذية والوقود. وتوقفت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة عن العمل في 11 تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ذلك، استؤنف دخول الإمدادات الإنسانية ولكنها كانت غير كافية على الإطلاق، وأقل بكثير مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة لسكان غزة[3].

6 - إن نطاق الخراب والدمار في غزة مختلف نوعيًا عن أي تصعيد سابق. وتزداد آثار الخسائر الفادحة في الأرواح والنزوح بشكل كبير عندما تقترن بتدمير المنازل وسبل العيش والموارد الطبيعية والنظام الصحي والبنية التحتية، فضلاً عن القدرات المؤسسية. ويكتسي هذا الأثر طابعا بنيويا أيضًا، حيث تُركت غزة دون ما يمكن وصفه بـ "الاقتصاد" وبالكاد توجد فيها أي وسيلة للإنتاج أو الاكتفاء الذاتي أو العمالة أو القدرة على التجارة. وفي ظل هذا الوضع، ستكون غزة معتمدة على المساعدات الدولية/الأجنبية على نطاق لم تشهده منذ عام 1948، وعلى وصول البضائع التي يتم إدخالها عبر إسرائيل[4].

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

7 - لقد كان الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة مزرياً حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، نظراً للاحتلال العسكري وإغلاق غزة منذ أمد طويل، وارتفاع مستوى العنف من قبل قوات الأمن وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتوسع المستوطنات والهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين، فضلاً عن نظم السيطرة التمييزية القائمة منذ فترة طويلة ضد الفلسطينيين[5].

8 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، رفعت جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات مزعومة في قطاع غزة لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[6].

(2) انظر www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/03/IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(3) A/HRC/55/28، الفقرتان 18 و 19.

(4) E/ESCWA/31/9، الفقرة 33.

(5) A/HRC/55/28، الفقرة 86.

(6) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*.

العنف واستخدام القوة

9 - كانت الفترة المشمولة بالتقرير هي الأكثر دموية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين في تاريخ الصراع، وتميزت بحرب غير مسبوقة ومستمرة في غزة بين إسرائيل وحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى، إلى جانب تصاعد العنف في الضفة الغربية.

10 - وتواصل قوات الأمن الإسرائيلية استخدام تدابير وممارسات تثير القلق البالغ بشأن الاستخدام المفرط للقوة والقتل غير المشروع، وقد تصل في بعض الحالات إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وربما شكلت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

11 - وأظهر الرصد الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للحوادث التي وقعت خلال الحرب في غزة تجاهلا واسع النطاق للقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف[7].

12 - وفي الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 31 آذار/مارس 2024، توفي ما لا يقل عن 32 782 فلسطينيا في قطاع غزة، غالبيتهم العظمى (نحو 70 في المائة) من النساء والأطفال، وفقًا لوزارة الصحة في غزة. وأصيب 75 298 فلسطينيا آخرون بجروح، وفقًا للوزارة أيضا[8]، وقد يؤدي العديد من تلك الإصابات إلى إعاقة طويلة الأمد[9]. وبعبارة أخرى، فإن ما يقرب من 5 في المائة من سكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة هم في عداد القتلى أو الجرحى أو المفقودين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر[10].

13 - وذكر الأمين العام في ملاحظاته أمام مجلس الأمن، في معرض الإشارة إلى تقاريره السنوية حول الأطفال والنزاع المسلح، أنه "في غضون أسابيع، قُتل عدد من الأطفال في العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة يفوق بكثير العدد الإجمالي للأطفال الذين قُتلوا في أي عام من قبل أي طرف في النزاعات منذ [بدء ولايته]"[11].

14 - وحتى نهاية آذار/مارس 2024، لقي ما لا يقل عن 224 من العاملين في الإغاثة حتفهم في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف العدد المسجل في أي نزاع آخر خلال عام واحد. ويشمل هذا الرقم 179 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، منهم من هو من الأونروا (176)، ومنظمة الصحة العالمية (1)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (1). وتلك هي الحصيلة الأعلى في صفوف موظفي المنظمة في أي نزاع في تاريخها[12].

---

(7) A/HRC/55/28، الفقرة 10.

(8) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(9) انظر https://reliefweb.int/attachments/d2f3eb84-975e-4fe0-ae70-10c158251716/Needs%20Assessment_February_2024_1.pdf، وكذلك النداء العاجل لأجل الأرض الفلسطينية المحتلة الذي نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(10) تستند حسابات الإسكوا إلى بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(11) انظر https://news.un.org/en/story/2024/03/1147512 و www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-11-29/secretary-generals-remarks-the-security-council-the-middle-east-delivered.

(12) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-impact-day-180 و www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-coordinator-mr-jamie-mcgoldrick.

15 - وشهدت مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي خضمّ العنف المتزايد، وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن بشكل خاص بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، زيادة استخدام إسرائيل للقوة المميتة ضد الفلسطينيين، وغالبًا ما كان ذلك في حالات ربما كان فيها ذلك غير ضروري أو غير متناسب، وربما وصل في بعض الحالات إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل العمد[13]. وقد لقي معظم الفلسطينيين حتفهم بسبب عمليات قوات الأمن الإسرائيلية المنفذة في سياق العمليات الإسرائيلية في المنطقة ألف، بما في ذلك خلال عمليات تبادل إطلاق النار في وقت لاحق مع مسلحين فلسطينيين. وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، كثفت القوات الإسرائيلية من استخدام الغارات الجوية وغيرها من الأسلحة الثقيلة في مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان خلال عملياتها في الضفة الغربية، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية[14].

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 553 فلسطينيًا، من بينهم ما لا يقل عن 134 طفلًا و 4 نساء، نتيجة لعمليات نفذتها القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية أو المستوطنون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقُتل ما مجموعه 22 إسرائيليًا، من بينهم 4 نساء و 4 أطفال و 5 من أفراد الأمن والجيش، في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، بينما أصيبَ 183 آخرون في هجمات فلسطينية وحوادث أخرى[15].

الاحتجاز وسوء المعاملة

17 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، وفقًا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، تدهورًا متعمدًا في ظروف اعتقال الفلسطينيين حتى قبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر[16]. ففي 1 شباط/فبراير 2023، أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي عن تدابير لتشديد ظروف احتجاز الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والفتيات. ووفقًا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، أدت الاحتجاجات ضد هذه الإجراءات إلى أعمال انتقامية قاسية[17].

18 - وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، فرضت إسرائيل المزيد من القيود على إمكانية حصول المحتجزين على الطعام والماء والصرف الصحي والكهرباء والعلاج الطبي ووسائل الإعلام والمعلومات والزيارات العائلية والحق في استشارة ممثلين قانونيين. وتعرض العديد من المحتجزين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والنساء، للعنف الذي ربما وصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية

(13) A/HRC/55/28، الفقرات 57 ومن 62 إلى 65.

(14) قاعدة بيانات خاصة بالإصابات يحتفظ بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(15) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-149-mapbox. انظر أيضا www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-97-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-Jerusalem.

(16) انظر www.phr.org.il/wp-content/uploads/2024/02/5845_Imprisoned_Paper_Eng.pdf و www.timesofisrael.com/ben-gvir-moves-to-overcrowd-prison-living-conditions-in-response-to-gaza-war/.

(17) A/78/502، الفقرة 39، مقتبسة من www.phr.org.il/en/prisoners-rights/.

أو اللاإنسانية أو المهينة[18]. وفي هذا السياق، أفادت تقارير بوفاة 40 أسيرًا فلسطينيًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أثناء احتجازهم لدى إسرائيل[19]، من بينهم 27 أسيرًا على الأقل من غزة اعتقلهم الجيش و 13 أسيرًا من الضفة الغربية اعتقلتهم مصلحة السجون الإسرائيلية وفقا للتقارير[20].

19 - وازداد عدد الفلسطينيين المحتجزين زيادة كبيرة. فقد وصل عدد المحتجزين في السجون الأمنية الإسرائيلية حتى آذار/مارس 2024 رقمًا قياسيًا بلغ 077 9 شخصًا - 39 في المائة منهم (558 3) معتقلون إداريون، و 29 في المائة (656 2) محتجزون احتياطيًا في الحبس الاحتياطي، و 23 في المائة (070 2) يقضون أحكامًا بعد إدانتهم، بالإضافة إلى 793 سجينًا من غزة يعتبرون "مقاتلين غير شرعيين"[21] ولا يزالون يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان[22].

20 - وأثيرت مخاوف من تعرض المحتجزين الفلسطينيين، نساءً ورجالاً على حد سواء، للضرب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني أثناء الاحتجاز، بما في ذلك ما ورد من عمليات تفتيش مهينة وغير ضرورية بالتجريد من الملابس والإجبار على التعري والضرب على الأعضاء التناسلية والتهديد بالاغتصاب انتقاماً لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر[23]. ولا تزال ترد تقارير عن الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المحتجزات[24].

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

21 - شهدت غزة هجمات غير مسبوقة من حيث نطاقها وعددها طالت المباني السكنية والمستشفيات والمواقع الدينية والثقافية والمدارس والمباني الحكومية. واتهمت إسرائيل مرارًا حماس والجماعات المسلحة

(18) A/HRC/55/28، الفقرة 78، ومصدرها www.phr.org.il/en/prisoners-rights/؛ انظر أيضًا www.israelnationalnews.com/news/367420؛ www.haaretz.com/israel-news/2023-02-02/ty-article/.premium/trolling-palestinian-prisoners-ben-gvir-could-drag-israel-into-another-gaza-war/00000186-0eb5-df4f-a787-1fb5e5090000؛ و www.jpost.com/israel-news/article-731670.

(19) انظر https://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement-2/2017-06-01-06-53-33/16388-31-3-2027.

(20) انظر www.haaretz.com/israel-news/2024-03-07/ty-article/.premium/27-gaza-detainees-died-in-custody-at-israeli-army-facilities-since-the-start-of-the-war/0000018e-1322-d950-a18e-f3bbaa370000.

(21) انظر https://hamoked.org/prisoners-charts.php.

(22) انظر www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/irrc_849_dorman.pdf؛ و https://hamoked.org/prisoners-charts.php؛ و https://hrdf.org.il/october-2023-newsletter-copy/#:~:text=According%20to%20statistics%20from%20Israeli,only%2023%25%20(2%2C070)%20are.

(23) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/palestine/2023-12-27-Flash-Report.pdf و www.addameer.org/sites/default/files/publications/Full%20Report%20on%20the%20situation%20after%20October%207th.pdf.

(24) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/israelopt-un-experts-appalled-reported-human-rights-violations-against؛ و https://news.un.org/en/story/2024/02/1146667؛ و www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/03/report/mission-report-official-visit-of-the-office-of-the-srsg-svc-to-israel-and-the-occupied-west-bank-29-january-14-february-2024/20240304-Israel-oWB-CRSV-report.pdf.

الأخرى باستخدام البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والملاجئ، أو الأنفاق التي تقع تحتها، لتنفيذ عمليات عسكرية.

22 - وحتى شهر آذار/مارس 2024، أشار مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، وفقًا لتحليل الصور الساتلية، إلى وجود 115 34 مبنى مدمرا، و 055 17 مبنى متضررا بشدة، و 659 42 مبنى متضررا بشكل متوسط و 877 29 مبنى يحتمل أن يكون متضررا، أي ما مجموعه 706 123 مبانٍ، وهو ما يعادل حوالي 50 بالمائة من إجمالي المباني في قطاع غزة، وما مجموعه 904 128 وحدات سكنية متضررة بحسب التقديرات[25].

23 - وأدت العمليات العسكرية والقيود الطويلة الأمد التي فرضتها القوات الإسرائيلية على تنقل الأشخاص والبضائع إلى توقف 26 مستشفى من أصل 36 مستشفى عن العمل بحلول نهاية آذار/مارس 2024. وخلفت الغارة الثانية على مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة في الفترة من 18 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل دمارًا كاملًا في أكبر مستشفى في القطاع[26].

24 - ولحقت أضرار بنحو 63 في المائة من جميع المواقع ذات القيمة التراثية الكبيرة، ودُمر ما نسبته 31 في المائة منها، وتقدر التكلفة بـ 319 مليون دولار كتقييم أولي في نهاية كانون الثاني/يناير 2024[27].

25 - وبالنظر إلى أن متوسط وتيرة إعادة الإعمار بعد حالات التصعيد في عامي 2014 و 2021 كان 992 وحدة سكنية في السنة، فسيستغرق الأمر حوالي 80 عامًا لإعادة بناء تلك الوحدات السكنية التي دُمرت بالكامل فقط. وحتى مع وجود سيناريو متفائل تسجل فيه زيادة بخمسة أضعاف في مواد البناء، فسيستغرق الأمر حتى عام 2040 لإعادة بناء تلك الوحدات[28].

26 - وفي الضفة الغربية، واصلت السلطات الإسرائيلية تنفيذ أوامر الإخلاء والهدم ضد الفلسطينيين استنادًا إلى سياسات وقوانين وممارسات التخطيط التمييزية، لأسباب منها افتقار العقارات إلى رخص البناء[29].

27 - وعلاوة على ذلك، فإن هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دولياً، ربما قد انطوى على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ويثير القلق بشأن خطر الترحيل القسري[30].

(25) انظر https://unosat.org/products/3824.

(26) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(27) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(28) انظر www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gaza-war-socioeconomic-impacts-palestine-english.pdf.

(29) A/HRC/55/72، الفقرة 34.

(30) انظر https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_26_march_2334_scr_2334.pdf.

28 - وازدادت حوادث الهدم بأكثر من 37 في المائة في الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022[31]. وشملت هذه الحوادث عمليات هدم عقابية طالت 21 منزلًا لعائلات منفذي الهجمات الفلسطينيين المزعومين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

29 - وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، أفادت التقارير أن أكثر من 500 2 مأوى في مخيم جنين قد تضررت من العمليات الإسرائيلية. وسُجلت أيضا أضرار جسيمة في مخيمي نور شمس وطولكرم، حيث تضرر أكثر من 100 2 مأوى، مع وجود فجوة بنسبة 60 بالمائة في الاستجابة لإصلاح الأضرار[32]. وعلاوة على ذلك، دمرت القوات الإسرائيلية خلال عملياتها في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان، البنية التحتية المدنية مثل الطرق وأنابيب المياه الرئيسية وشبكة الصرف الصحي والكهرباء والمستشفيات[33].

30 - وكانت آثار الحرب في غزة على الأشخاص ذوي الإعاقة أكبر من غيرهم بكثير. وقد أدى غياب الإنذار المسبق وعدم توفر المعلومات بصيغ ميسرة حول الانتقال وتدمير شبكات الاتصالات إلى جعل عملية الإجلاء شبه مستحيلة. ويحد نطاق الدمار الذي لحق بالسكن والبنية التحتية المدنية، وما نتج عنه من أنقاض، من إمكانيات التنقل وإمكانية الوصول الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة سعيا للهروب والإخلاء وطلب الحماية. وتحول الحواجز المادية أمام نقاط التوزيع دون وصول المساعدات الإنسانية.

البيئة القسرية ونزوح السكان

31 - استمر النزوح في غزة والضفة الغربية. ففي غزة، نزح حتى 30 آذار/مارس ما يصل إلى 1,7 مليون فلسطيني (أكثر من 75 بالمائة من السكان)، معظمهم في مرات متعددة بينما كانت العائلات تبحث عن الأمان. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ما يقرب من مليون امرأة وفتاة قد نزحن[34]. وقد التمس معظم النازحين المأوى في ملاجئ الطوارئ التابعة للأونروا والملاجئ العامة أو في مواقع غير رسمية أو في المناطق المجاورة لملاجئ الأونروا ومواقع التوزيع وداخل المجتمعات المضيفة.

32 - واستمر النزوح أيضا في الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة (ج)، مع عمليات هدم المنازل والتهديد بهدمها، وتدمير سبل العيش وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي. وبوجه عام، نزح خلال عام 2023 حوالي 000 4 فلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تلك الإجراءات[35].

(31) انظر https://sheltercluster.org/palestine/documents/shelter-cluster-west-bank-snapshot-12-mar-2024 و www.ochaopt.org/data/demolition.

(32) A/HRC/55/28، الفقرتان 54 و 55؛ وانظر أيضا https://sheltercluster.org/palestine/documents/shelter-cluster-west-bank-snapshot-12-mar-2024 و www.ochaopt.org/content/humanitarian-activities-implemented-following-israeli-forces-operation-jenin.

(33) A/78/502، الفقرة 26؛ و A/HRC/55/28، الفقرتان 54 و 55. انظر أيضا www.ochaopt.org/content/israeli-forces-operation-jenin-situation-report-1.

(34) انظر www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/01/gender-alert-the-gendered-impact-of-the-crisis-in-gaza. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 49,3 في المائة من السكان في غزة هم من الإناث. وفي ظل نزوح 1,9 مليون شخص حتى 15 كانون الثاني/يناير 2024، وفقًا للأونروا، سيكون العدد التقريبي للإناث بين السكان قرابة 1 مليون نسمة.

(35) انظر www.ochaopt.org/content/about-4000-palestinians-displaced-west-bank-2023.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، سُجل نزوح نحو 280 فلسطينيًا شهريا، مقارنةً بـ 128 في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وعنف المستوطنين

33 - إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم ويهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وقد أعلنت الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي[36].

34 - وتزايد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث ارتفع النشاط الاستيطاني إلى 920 7 وحدة سكنية استيطانية جرى اقتراحها أو الموافقة عليها، مقابل 000 5 وحدة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي المنطقة جيم، طرح إنشاء 150 13 وحدة سكنية استيطانية أو تمت الموافقة عليها، مقابل 860 12 وحدة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي 18 حزيران/يونيه، ألغت الحكومة الإسرائيلية شرط الموافقة الوزارية في المراحل الانتقالية من التخطيط الاستيطاني وفوضت تلك السلطة إلى الوزير الإضافي في وزارة الدفاع.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد البؤر الاستيطانية الإسرائيلية إلى 191، حيث أقيمت 26 بؤرة خلال العام 2023 و 9 بؤر خلال الربع الأول من العام 2024.

36 - وواصلت السلطات الإسرائيلية توسيع الطرق والبنية التحتية التي تربط بين مستوطنات الضواحي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأعلن الوصي على أملاك الدولة في الإدارة المدنية الإسرائيلية أن مساحة تناهز 000 8 دونم في الضفة الغربية المحتلة تعتبر من أراضي الدولة، وهو أكبر إعلان عن أراضي الدولة منذ عقود.

عنف المستوطنين

37 - ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير شدة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وقسوته وتواتره ونطاقه بشكل كبير. وشهدت الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 ثلاث هجمات للمستوطنين في المتوسط يوميا، وهو أعلى معدل مسجل على الإطلاق، مقارنةً بمتوسط هجومين في اليوم في العام 2022[37]. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، تضاعف تقريبًا معدل هجمات المستوطنين.

38 - وفي الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 31 آذار/مارس 2024، سُجل 704 اعتداءات ارتكبها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وأسفرت الاعتداءات عن مقتل 17 فلسطينيًا

(36) قرار مجلس الأمن 2334 (2016). انظر أيضا قرار الجمعية العامة 78/78 و [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion*, I.C.J. Reports 2004, p. 136. انظر أيضاً A/HRC/55/72، الفقرات 9 إلى 22.

(37) A/HRC/55/72، الفقرتان 16 و 17.

وإصـــابة نحو 400 آخرين بجروح، بالإضـــافة إلى تخريب ما يقرب من 40 منزلًا وما لا يقل عن 900 9 شجرة[38].

39 - ومنذ 7 تشـرين الأول/أكتوبر، اسـتولى المسـتوطنون على 000 4 دونم إضـافي وقاموا بتسـييج المناطق التي اسـتولوا عليها قبل 7 تشـرين الأول/أكتوبر. وفي بعض الحالات، أقاموا أيضًـا حواجز على الطرق لحرمان الفلسـطينيين من الوصـول إلى الطرق الزراعية التي كانوا يسـتخدمونها في الماضـي، كما نصبوا أسوارًا حول بعض مزارعهم[39].

القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول

40 - استمرت الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الفلسطينيين في حرية التنقل والوصول إلى الخدمات وسبل العيش، بما في ذلك في سياق القيود المفروضة على الوصول إلى الطرق الرئيسية التي يحتمل أنها قائمة على التمييز وترجعها السلطات الإسرائيلية لأسباب أمنية. وعلاوة على ذلك، كان لعمليات الإغلاق والقيود المفروضـة على التنقل في جميع أنحاء الأرض الفلسـطينية المحتلة أثر على الوصـول إلى الحماية والعدالة والخدمات الأساسية وفرص العمل، وأخلت بنظام المحاكم الفلسطينية[40].

عمليات الإغلاق في قطاع غزة

41 - في الفترة ما بين 8 و 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أغلقت إسرائيل جميع المعابر المؤدية إلى غزة بشكل كامل ومنعت دخول المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية والمواد الغذائية والوقود والكهرباء، ولم تسمح إلا بدخول كميات قليلة من المياه. وبعد ذلك، وبشكل عام، كان مستوى السلع الأساسية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، التي سُمح بدخولها إلى غزة غير كافٍ على الإطلاق. وقد أدى هذا الحرمان الشديد للفلسطينيين في غزة من حقهم في الحصول على المياه والغذاء والصحة وغيرها من الضروريات الأساسية، والذي تفاقم بسبب الهجمات التي ضربت البنية التحتية المدنية الأساسية، مثل المستشفيات والمخابز وآبار المياه، إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة في غزة سببها الإنسان وكان يمكن تفاديها. وتأتي هذه التطورات علاوة على عمليات الإغلاق التي تفرضـها إسـرائيل على غزة منذ سـيطرة حماس على القطاع عام 2007، في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسـكان في العالم، وهو ما قد يصـل إلى مسـتوى العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي[41].

42 - وظل معبر إيريتز مغلقًا حتى 31 آذار/مارس 2024، بينما فُتح معبر كيرم شـالوم/كرم أبو سـالم جزئيًا في منتصـف كانون الأول/ديسـمبر 2023 لفحص المسـاعدات ودخولها. وقد أدى هذا الوضـع إلى فرض قيود شديدة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وتفاقم بسبب القيود الشديدة المفروضة على

(38) مسـاهمات من كيانات الأمم المتحدة؛ انظر أيضًـا www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-149.

(39) انـظـر www.btselem.org/press_releases/20240318_since_october_7_israel_has_ramped_up_efforts_to_drive_palestinian_shepherding_communities_out_of_the_jordan_valley.

(40) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(41) A/78/502، الفقرة 33؛ و A/76/333، الفقرة 36؛ و A/HRC/55/28، الفقرة 18.

التنقل داخل قطاع غزة، ولا سيما شمال وادي غزة[42]. وغالباً ما تم منع وصول المواد الحيوية، بما في ذلك المعدات الطبية المنقذة للحياة وقطع الغيار الضرورية لإصلاح مرافق المياه والبنية التحتية، دون تفسير يذكر، مما أدى إلى الإخلال بتدفق الإمدادات الحيوية واستئناف الخدمات الأساسية[43].

43 - وتبلغ قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع النقل في غزة حوالي 358 مليون دولار، وقد أثر ذلك على 62 في المائة من الطرق، بما في ذلك 92 في المائة من الطرق الرئيسية، ونسبة كبيرة من المركبات. ولهذا الوضع أثر عميق، ليس فقط على تنقل السكان، ولكن أيضًا على إمكانية وصول المساعدات الإغاثية والخدمات الاجتماعية الضرورية إلى السكان المستضعفين[44].

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

44 - إن تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقيد من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش والتراخيص والحواجز العسكرية والمستوطنات ونظام للطرق الالتفافية والنظم القانونية الموازية وجدار الضفة الغربية، مما يؤدي فعليًا إلى تقسيم الأرض إلى أرخبيل من الجزر المعزولة.

45 - وفي مطلع عام 2023، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 565 عائقًا أمام التنقل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى 80 عائقًا، بما فيها 28 نقطة تفتيش يقوم عليها العناصر باستمرار، تفصل جزءًا من المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في الخليل (H2) عن بقية المدينة.

46 - وتفصل هذه التدابير المجتمعات المحلية عن الطرق الرئيسية وأماكن العمل[45]، وتزيد من فصل المدن والقرى والمجتمعات الضعيفة عن بعضها البعض وتخل بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية[46].

47 - وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، شددت إسرائيل القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين على امتداد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية[47]. وفُرضت قيود على وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية، بما في ذلك المستشفيات وحرم المسجد الأقصى. وفرضت قيود أيضا على وصول العاملين الوطنيين في المجال الإنساني إلى القدس الشرقية. ويخضع نحو 7 000 فلسطيني يقيمون في المنطقة H2 المغلقة في الخليل لحظر تجول صارم، يحد من إمكانية الوصول عبر نقاط التفتيش الرئيسية كل يومين[48].

(42) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(43) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2024-01-15/secretary-generals-statement-the-press-the-middle-east؛ انظر أيضًا www.humanitarianoutcomes.org/sites/default/files/publications/score_gaza_2024.pdf.

(44) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(45) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(46) المرجع نفسه.

(47) A/HRC/55/28، الفقرة 56.

(48) انظر www.ochaopt.org/content/west-bank-snapshot-december-2023.

48 - وتُظهر النتائج الأولية لمسح جديد للإغلاق أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن نحو 114 إغلاقًا جديدًا قد فُرض على نطاق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وزادت عمليات الإغلاق، التي تشمل نقاط التفتيش والسواتر الترابية وحواجز الطرق وبوابات الطرق، من تعطيل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية وأماكن العمل والأسواق، وتنقل عمال الإغاثة لإجراء التقييمات أو تقديم المساعدات. وأفادت تقارير أيضا بتطبيق عمليات تفتيش مكثفة وتدابير أكثر صرامة فيما يتعلق بإمكانية الوصول منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر[49].

الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية

49- واجه الفلسطينيون الذين يعيشون في غزة، حتى قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر، تحديات كبيرة تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية، في ظل عمليات إغلاق غزة ودورات التصعيد[50].

50 - والمصدر الرئيسي للمياه المنزلية والزراعية هو طبقة المياه الجوفية الساحلية، التي توفر 81 في المائة من المياه المستهلكة في غزة. وقد أدى الإفراط في عمليات الاستخراج والتلوث، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، والقيود المفروضة على دخول المواد اللازمة لحماية إمدادات المياه واستخدامها إلى جعل 96 في المائة من المياه غير صالحة للشرب أو لأغراض الري[51].

51 - وبحلول كانون الثاني/يناير 2024، قُدّرت الأضرار البيئية في غزة الناجمة عن الحرب بمبلغ 411 مليون دولار، بما في ذلك الآثار على الأصول المادية مثل المناطق الساحلية والمياه والتربة والحقول الزراعية ومحمية وادي غزة الطبيعية، إلى جانب خدمات النظام الإيكولوجي الحيوية[52].

52 - وتُلوث الذخائر والمواد الكيميائية التربة والهواء والماء بشدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على صحة الإنسان والزراعة وسلامة الأغذية. وتزيد أيضا من تلويث الموارد المائية الشحيحة. وقد خلّف القصف ما يقدر بنحو 26 مليون طن من الركام. وتسببت بعض المنشآت المدمرة في تسريب البنزين والمواد الخطرة الأخرى، مما زاد من مستويات تلوث الهواء والماء والأرض التي يتعرض لها سكان غزة الآن[53].

53 - وقد دمر القطاع الزراعي في غزة، حيث بلغت الأضرار المادية أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف إجمالي القيمة المضافة التي حققها القطاع بأكمله في عام 2023[54]. وتتفاقم عدم إمكانية الوصول إلى الأراضي وتدمير المحاصيل بسبب محدودية الوصول إلى المدخلات الزراعية الأساسية. وقد تم التخلي عن معظم الماشية، وذبح أو بيع الحيوانات المتبقية بسبب نقص العلف والماء. وتوقفت أنشطة صيد السمك إلى حد كبير في ضوء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للميناء والقوارب ونقص الوقود وفرض قيود على

(49) انظر www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-152.

(50) انظر www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land-english.pdf.

(51) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة و www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land-english.pdf.

(52) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(53) المرجع نفسه.

(54) المرجع نفسه.

الوصول إلى مناطق الصيد[55]. وتضررت البنية التحتية الزراعية بشكل كبير، بما في ذلك أكثر من 20 في المائة من الصـــوبات الزراعية وملاجئ الحيوانات والآبار الزراعية وحوالي 15 في المائة من المخازن الزراعية[56].

54 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، تضرر 27,5 في المائة من إجمالي الأراضي الزراعية في قطاع غزة[57]. ويشـمل ذلك تدهور الطبقة المنتجة العليا. وسـيؤدي تدمير الغطاء النباتي إلى جعل الأرض عرضة للتصحر وسيسرع تآكل التربة أثناء هطول الأمطار[58].

55 - وفي الضفة الغربية، تسيطر مزارع المستوطنين الآن على مساحة شاسعة كانت المجتمعات الرعوية الفلسطينية تستخدمها كمراعٍ لعقود، سواء قبل احتلال الضفة الغربية عام 1967 أو بعده. وقد أعلنت إسرائيل أجزاء من هذه المنطقة المترامية الأطراف ميادين رمي أو محميات طبيعية في وقت ما بين أواخر الستينيات والثمانينيات. وأدى انتشـار مزارع المسـتوطنين فعليًا إلى حجب أراض ثمينة على نحو تام عن الرعاة ورعاة الأبقار الفلسطينيين، الذين تعرضت مصادر رزقهم للخطر نتيجة لذلك[59].

56 - وفي أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر، قررت السلطات الإسرائيلية إبقاء جميع البوابات على الجدار مغلقة، مما أدى إلى قطع سبل الوصول إلى الأراضي الزراعية في منطقة التماس على طول الضفة الغربية. وبالإضـافة إلى ذلك، أفاد مزارعون فلسـطينيون بأن القوات الإسـرائيلية منعتهم من الوصـول إلى الأراضـي المزروعة بالزيتون التي لا يعزلها الجدار ولكنها تقع على بعد حوالي 150 مترًا من جانب الضـــفة الغربية. ويُظهر الرصـد الذي أجراه مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية في شـمال الضـفة الغربية أن محصـول الزيتون لعام 2023 في المنطقة التي عزلها الجدار كان أقل بنســبة 93 بالمائة من المحصـــول في المناطق التي يمكن الوصـول إليها. وتشـير تقديرات المكتب إلى أن أكثر من 10 000 شـجرة زيتون مملوكة للفلسـطينيين تعرضـت للتخريب، على الأرجح على يد المسـتوطنين، في مختلف أنحاء الضـفة الغربية خلال عام 2023 بوجه عام[60].

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

57 - أدى الاحتلال والإغلاق والتصـعيد العسـكري المتكرر، قبل 7 تشـرين الأول/أكتوبر، إلى تقويض مقومات الاقتصـــاد في غزة. وكان الســـكان البالغ عددهم 2,3 مليون نســـمة يعانون من عدم كفاية المياه

(55) انـــظـــر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_ Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(56) انظر https://doi.org/10.4060/cc9556en.

(57) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(58) المرجع نفسه.

(59) انـظـر www.btselem.org/press_releases/20240318_since_october_7_israel_has_ramped_up_efforts_to_drive_palestinian_shepherding_communities_out_of_the_jordan_valley.

(60) انظر www.ochaopt.org/content/olive-harvest-2023-hindered-access-afflicts-palestinian-farmers-west-bank.

النظيفة، ويعيشون دون كهرباء متواصلة أو نظام صرف صحي مناسب. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، كان ثلثا السكان يعيشون في فقر، وكان 80 في المائة منهم يعتمدون على المساعدات الدولية[61].

58 - وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك بالأصل قيود تعيق بشكل كبير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بجودة عالية، بما في ذلك الخدمات الصحية. وأدى الدمار غير المسبوق الذي لحق بالبنية التحتية للخدمات العامة، التي تمثل 19 في المائة من جميع المباني المتضررة[62]، إلى جانب القيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، إلى اضطرابات شديدة - إن لم يكن انهيارًا تامًا - في جميع الخدمات الأساسية[63].

59 - وقدرت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأشهر الستة من الحرب في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وما يرتبط بها من تدهور الوضع في الضفة الغربية قد أعادت التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مستويات ما قبل عام 2007، مع احتمال أن تنخفض إلى ما دون مستويات عام 2004 - وهي أولى البيانات المتاحة لدليل التنمية البشرية - إذا استمرت الحرب لمدة تسعة أشهر[64].

60 - وأدى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلى جعل الكثيرين أكثر عرضة للاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الإكراه على البغاء والزواج القسري والعمل القسري والتسول القسري[65].

الظروف الاقتصادية

61 - لا يزال بروتوكول باريس، بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على توقيعه، وبعد مرور ربع قرن على انتهائه المفترض في عام 1999، الإطار الذي يشكل الواقع الاقتصادي الفلسطيني. ويربط الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي القائم بحكم الأمر الواقع والترتيبات المالية في البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ويهيئ ظروفًا من التبعية والضعف الشديدين[66].

62 - وقد فاقمت الأحداث التي وقعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من الوضع غير المواتي للاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد أصلاً بشكل كبير على القطاعات غير القابلة للتداول والمنخفضة الإنتاجية والمساعدات الدولية، وكذلك على الاقتصاد الإسرائيلي. وتُظهر أحدث البيانات أن مساهمة القطاعات

(61) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(62) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(63) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة. انظر أيضًا www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land-english.pdf.

(64) انظر www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gaza-war-socioeconomic-impacts-palestine-english.pdf.

(65) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(66) المرجع نفسه.

الإنتاجية (التصنيع والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 34 في المائة في عام 2021 إلى 16,3 في المائة في عام 2022 وإلى 15,8 في المائة في عام 2023[67].

63 - وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5,5 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وتشير مقارنة الربع الرابع من عام 2023 بنظيره من عام 2022 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة شهد انخفاضًا أكثر حدة، حيث انخفض بنسبة 29,5 في المائة. وانخفضت مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2023 إلى 14,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مقارنة بنسبة 36 في المائة في عام 1994[68]، ويرجع ذلك أساسًا إلى التأثير الكبير للحرب منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وإغلاق غزة والتصعيد العسكري السابق[69].

64 - وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين 554 دولارًا خلال الربع الرابع من عام 2023، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 31 في المائة مقارنةً بعام 2022. أما بالنسبة للضفة الغربية، فقد أظهرت انخفاضًا بنسبة 21 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2022، بينما أظهر قطاع غزة انخفاضًا بنسبة 82 في المائة. وعلى الرغم من تسجيل بعض النمو الاقتصادي في عام 2021 (1 في المائة) وفي عام 2022 (4,4 في المائة)، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتعاف ليصل إلى مستواه في عام 2019، بل ظل أيضًا دون مستوياته في العقد الثاني من القرن الحالي[70]. وإذا استمر نفس الاتجاه الذي لوحظ في الربع الأخير من عام 2023 في الأرباع الثلاثة التالية من عام 2024، فستشهد غزة أقل من 50 في المائة من القيم المسجلة في عام 2000[71].

65 - وفي كانون الثاني/يناير 2024، قدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه لو انتهت العملية العسكرية الإسرائيلية في ذلك الوقت، وبدأت إعادة الإعمار على الفور، وفي ظل استمرار اتجاهات النمو للفترة 2007-2022 بمعدل نمو متوسط قدره 0,4 في المائة، فستحتاج غزة حتى عام 2092 كي تستعيد فقط مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في ظل استمرار تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، وحتى مع السيناريو الأكثر تفاؤلاً، وهو أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ينمو بنسبة 10 في المائة سنوياً، سيستغرق الأمر حتى عام 2035 حتى يعود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة إلى مستواه في عام 2006[72].

(67) قيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(68) المرجع نفسه. يعود تاريخ أقدم البيانات المتوفرة عن الناتج المحلي الإجمالي إلى عام 1994، وهو العام الذي بدأ فيه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تجميع ونشر الإحصاءات الاقتصادية. وتزامن ذلك مع توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

(69) انظر www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4725.

(70) قيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(71) المرجع نفسه.

(72) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة؛ انظر أيضًا https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery?fbclid=IwAR1QG-hQiCVq46-gaer0iTu-FUnHcUBtzj6SklvGKpQvC_XFpwH_mQ_fs0Q.

66 - وسجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً في القيمة المضافة، في ظل خسائر كبيرة في الضفة الغربية في قطاعي الصناعة التحويلية والإنشاءات، وفي غزة في جميع القطاعات، حيث بلغت الخسائر أكثر من 90 في المائة مقارنة بالأرباع السابقة[73].

67 - وفي حين لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على التجارة مع إسرائيل، فقد ارتفع العجز التجاري بشكل طفيف، بنسبة 5,75 في المائة، من عام 2022 إلى عام 2023. وشهد الربع الأخير من عام 2023 انخفاضًا حادًا في التجارة، سواء في الاستيراد أو التصدير، مقارنة بالربع السابق (30 في المائة و 24 في المائة) وبالربع الأخير من عام 2022 (34 في المائة و 25 في المائة)[74].

68 - وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة (ضريبة الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك ضريبة البترول وضريبة الدخل) التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية. وتمثل هذه الإيرادات حوالي 75 في المائة من إيرادات السلطة[75]. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي أنه سيقتطع كل الأموال المخصصة لقطاع غزة، نحو 73 مليون دولار أو قرابة 32,5 في المائة، من إيرادات المقاصة التي تحولها إسرائيل شهريًا إلى السلطة الفلسطينية. ويضاف هذا الخصم إلى خصومات أخرى، بما فيها تلك التي تستند إلى تشريعات إسرائيلية. وعلى الرغم من استئناف التحويلات الجزئية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من المتوقع أن يتفاقم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال عام 2024[76],[77].

69 - وبالنسبة لمعظم الواردات، يُطلب من السلطة الفلسطينية بموجب النظام التجاري الحالي لبروتوكول باريس أن تمتثل لنظم الجمارك الإسرائيلية المصممة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي[78]. وتؤدي القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والتنقل والتجارة إلى تضخيم التكاليف وتشكل عوائق غير جمركية كبيرة، حيث يبلغ متوسط التكلفة التجارية لكل معاملة تجريها شركة فلسطينية ثلاثة أضعاف ما تتكبده شركة إسرائيلية وتستغرق عملية الاستيراد في المتوسط أربعة أضعاف مقارنة بشركة إسرائيلية. وقد قوض ذلك التجارة الخارجية وخلق اعتمادا غير متكافئ على إسرائيل كشريك تجاري مهيمن[79].

(73) قيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(74) المرجع نفسه.

(75) انظر www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/2023/326/article-A001-en.pdf.

(76) تلقت السلطة الفلسطينية في آذار/مارس 2024 من خلال النرويج ما بين 40 و 50 في المائة من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية من حصة الضفة الغربية.

(77) انظر https://palestine.fes.de/e/israeli-cuts-to-palestinian-tax-revenues-may-put-the-pa-on-the-brink-of-collapse.html.

(78) انظر https://documents1.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099638209132320721.

(79) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

70 - وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، تجسدت هشاشة سوق العمل في معدل بطالة بلغ 24,1 في المائة في الربع الثالث من عام 2023[80]. وخلال الربع الرابع، بلغ معدل البطالة 33 بالمائة (74 بالمائة في قطاع غزة و 29 بالمائة في الضفة الغربية)[81].

71 - وقدرت منظمة العمل الدولية أنه، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024، فُقدت 000 507 وظيفة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها 000 201 في قطاع غزة، مع خسارة تقدر بمبلغ 21,7 مليون دولار من دخل العمالة اليومي. وترتفع هذه الخسارة إلى 25,5 مليون دولار يوميًا عند جمعها مع خسائر الدخل الناجمة عن الدفع الجزئي لأجور موظفي الخدمة المدنية وانخفاض دخل العاملين في القطاع الخاص[82].

72 - وقدرت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معدل البطالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قد ارتفع إلى 46,1 في المائة بعد ستة أشهر من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، وسيزداد بمقدار نقطة واحدة عن كل شهر إضافي[83].

73 - ويقدر إجمالي الأضرار المادية للحرب منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بمبلغ 18,5 بليون دولار[84]. ويعادل هذا المبلغ 97 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وأكثر من خمسة أضعاف ونصف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في عام 2022[85].

74 - وقد أدت الأعمال العدائية في غزة إلى نقص حاد في السيولة النقدية، مما زاد من المصاعب التي يواجهها السكان في اقتصاد قائم على النقد. وقد تفاقم الوضع بسبب الدمار والضرر الذي لحق بالبنية التحتية للمصارف، إلى جانب محدودية الوصول إلى الإنترنت وعدم المساواة في سبل الوصول إلى الهواتف المحمولة مما يعيق الخدمات المصرفية غير النقدية. وأدى هذا الوضع إلى إعاقة العمليات الإنسانية وتعقيد إيصال المساعدات[86]. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان أقل من 10 في المائة من فروع المصارف وأجهزة الصرف الآلي قابلا للتشغيل - معظمها في رفح - مقارنة بالفترة التي سبقت تشرين الأول/أكتوبر 2023[87]. وتشير التقديرات إلى أن التدفقات النقدية من الخارج - التحويلات المالية - ليست كافية

(80) انظر www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4622.

(81) انظر www.pcbs.gov.ps/default.aspx.

(82) انظر www.ilo.org/media/520196/download.

(83) انظر www.undp.org/arab-states/publications/gaza-war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine-0.

(84) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(85) قيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي وحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(86) انظر www.nrc.no/resources/briefing-notes/gazas-cash-liquidity-crisis.

(87) انظر https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/cash-working-group-gaza-strip-cash-work-gaza-may-2024.

أو منتظمة بما يكفي لتغطية الفجوة الحالية في دخل الأسرة المعيشية[88]. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة استخدام المقايضة لتبادل السلع والخدمات بدون نقد، للحصول على الغذاء على سبيل المثال[89].

الأمن الغذائي

75 - وفقًا لتقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في آذار/مارس 2024، كان من المتوقع حدوث مجاعة وشيكة في محافظتي شمال غزة وغزة وأن تصبح واضحة خلال الفترة المتوقعة من منتصف آذار/مارس إلى أيار/مايو 2024[90]. وحالة الجوع والتجويع والمجاعة هي نتيجة القيود المشدّدة التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية وتوزيعها، وتشريد معظم السكان، فضلاً عن تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية[91].

76 - وبين عامي 2012 و 2022، تجاوز نمو نصيب الفرد من صافي الواردات الغذائية في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل ملحوظ نظيره في الفئات المشابهة، مما يشير إلى تزايد الاعتماد على الواردات لضمان توافر الغذاء[92].

77 - وفي المقابل، ظلت واردات الضفة الغربية من السلع الزراعية ثابتة عند حوالي 6 في المائة من إجمالي الواردات من عام 2000 إلى عام 2018. وتؤكد هذه المقارنة على اعتماد غزة الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة مقارنة بالضفة الغربية[93].

78 - وحتى 16 كانون الثاني/يناير 2024، شكّل سكان قطاع غزة أكثر من 80 في المائة من جميع الأشخاص الذين يواجهون الجوع الكارثي في جميع أنحاء العالم، مما يمثل أزمة إنسانية لا مثيل لها وسط استمرار القصف والقيود الشديدة المفروضة على المساعدات الإنسانية: فكل شخص في غزة جائع، ويعاني ربع السكان من الجوع الشديد ويكافحون من أجل العثور على الطعام والمياه الصالحة للشرب[94].

(88) انظر www.un.org/unispal/document/ipc-famine-third-review-report-25jun24/#:~:text=The%20first%20analysis%2C%20conducted%20in,humanitarian%20access%20persisted%20or%20worsened.

(89) انظر https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/wfp-palestine-gaza-market-monitoring-flash-update-6-2-february-2024.

(90) انظر https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/03/IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(91) انظر www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land-english.pdf؛ وانظر أيضا www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/03/comment-un-high-commissioner-human-rights-volker-turk-risk-famine#:~:text=The%20projected%20imminent%20famine%20in,made%20and%20was%20entirely%20preventable.

(92) توفرت بيانات مصنفة من عام 2000 إلى 2018 فقط. ويعتمد التحليل الأحدث على بيانات من خريطة التجارة التي وضعها مركز التجارة الدولية.

(93) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(94) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2024/01/over-one-hundred-days-war-israel-destroying-gazas-food-system-and.

79 - وتشير البيانات إلى أن ما يقدر بنحو 2,13 مليون شخص في جميع أنحاء قطاع غزة يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويشمل هذا الرقم 1,11 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي "الكارثي" (المرحلة الخامسة)، وهو أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون جوعا كارثيا على الإطلاق وفق نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في أي مكان وفي أي زمان[95]. وتبرز شدة العنف وقسوة الظروف الإنسانية في غزة بين حالات المساعدات الأخرى في الآونة الأخيرة التي يصعب الوصول إليها بسبب التفاوت بين نطاق الاحتياجات وحجم الاستجابة[96]. ووفقًا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "قد ترقى القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات إلى غزة ونطاقها، إلى جانب الطريقة التي تواصل بها إسرائيل إدارة الأعمال العدائية، إلى استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو ما يعد جريمة حرب"[97].

80 - ويواجه الأطفال في غزة التهديد الثلاثي المتمثل في الصراع والمرض وسوء التغذية. ويعاني ما يقرب من 10 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وهم جميعا - 335 000 طفل - معرضون بشدة لخطر سوء التغذية الوخيم والوفاة التي يمكن تفاديها. وتزايد حالات الإسهال والفقر الغذائي بين الأطفال يزيد من خطر الوفاة. ويتعرض ما يصل إلى 90 في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامين لفقر غذائي حاد[98]، أي يستهلكون مجموعتين غذائيتين أو أقل. وتعاني كذلك النساء الحوامل والمرضعات من ضعف شديد في التنوع الغذائي: 25 في المائة ممن شملهن الاستقصاء تناولن نوعًا واحدًا من الطعام في اليوم السابق، وحوالي 65 في المائة تناولن نوعين فقط[99]. ويعرض نقص التغذية والرعاية الصحية حياة النساء الحوامل للخطر[100].

81 - ووفقًا لوزارة الصحة في غزة، توفي ما لا يقل عن 727 طفلًا في شمال غزة بحلول آذار/مارس 2024 بسبب سوء التغذية والجفاف، مما يضيف إلى الحصيلة المتزايدة للأطفال الذين ماتوا في القطاع خلال الحرب منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ووجدت فحوصات التغذية التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها في الشمال في شباط/فبراير 2024 أن 4,5 في المائة من الأطفال في الملاجئ والمراكز الصحية يعانون من الهزال الحاد، وهو أكثر أشكال سوء التغذية تهديداً للحياة. وأظهرت الفحوصات أيضًا أن معدل سوء التغذية الحاد بين الأطفال قد تضاعف تقريبًا مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير: من 16 إلى 31 في المائة بين الأطفال دون سن الثانية في شمال غزة؛ ومن 13 إلى 25 في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة في شمال غزة؛ ومن 5 إلى 10 في المائة بين الأطفال دون سن الثانية في رفح.

(95) انظر https://news.un.org/en/story/2024/03/1147656.

(96) انظر www.humanitarianoutcomes.org/sites/default/files/publications/score_gaza_2024.pdf.

(97) انظر www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/03/comment-un-high-commissioner-human-rights-volker-turk-risk-famine#:~:text=The%20projected%20imminent%20famine%20in,made%20and%20was%20entirely%20preventable.

(98) انظر https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2022/10/Child-Food-Poverty-Report-2022.pdf.

(99) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(100) انظر https://reliefweb.int/attachments/d2f3eb84-975e-4fe0-ae70-10c158251716/Needs%20Assessment_February_2024_1.pdf.

82 - واعتبارًا من شباط/فبراير 2024، كانت 81 في المائة من الأسر تفتقر إلى المياه الآمنة والنظيفة، حيث كان متوسط حصول الأسر على المياه أقل من لتر واحد للشخص في اليوم. وهذا الرقم أقل بكثير من الحد الأدنى المطلق البالغ 15 لترًا للشخص في اليوم الواحد، وهو ما يثير القلق بشكل خاص بالنسبة للأطفال الرضع الذين يتغذون على حليب الأطفال[101]. ويلجأ ما يقرب من 80 في المائة من الأسر المعيشية إلى حرق الحطب وبقايا الأخشاب، وتستخدم 10 في المائة من الأسر المعيشية النفايات الصلبة[102].

83 - ويمكن اعتبار الأغذية من الإنتاج المحلي، وكذلك من المخزونات الفردية أو مخزونات المنظمات والمتاجر شبه مستنفدة. وقد وردت تقارير ميدانية عن أشخاص ينبشون في ركام المباني بحثًا عن الطعام أو يستهلكون علف الحيوانات، ولكن مصادر الغذاء هذه تُستنفد أيضا. وقد أثبتت محاولات إسقاط المساعدات جوا عدم فعاليتها في إيصال الكميات المطلوبة وانطوت على مخاطر كبيرة على المستفيدين. وتتم عمليات إيصال المساعدات في جو من اليأس. وتمثل مصادر الغذاء المتبقية المتأتية من النهب ونبش الفضلات موارد محدودة، ومن غير المعروف في أي مرحلة ستُستنفد حتى هذه الاستراتيجية. وإجمالاً، سمح في الفترة من 5 شباط/فبراير إلى 5 آذار/مارس 2024 بدخول ما بين 10 إلى 15 شاحنة لنقل الأغذية إلى محافظة غزة لإطعام حوالي 000 300 شخص.

84 - وتفرض على العمليات الإنسانية قيود تشل عملها بسبب استمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن وتدهور النظام العام، ويعود ذلك جزئياً للهجمات الإسرائيلية على قوات إنفاذ القانون. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإن الانهيار الكامل للنظام العام بات وشيكا. وسيؤدي الفراغ الأمني الناجم عن ذلك إلى فرض قيود إضافية على العمليات الإنسانية المقيدة أصلاً بشدة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحكم على عدد متزايد من الناس بالمجاعة. وقد يكون الأثر الواقع على هؤلاء السكان المتضررين غير قابل للعكس من حيث الصحة والآفاق الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية. وسيقعون في براثن الفقر الذي قد يمتد لعقود من الزمن.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

85 - حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان متوسط استهلاك الفرد من المياه في غزة حوالي 84,6 لترًا في اليوم، وهو أقل من المعدل الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 100 لتر للفرد الواحد في اليوم[103].

86 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، انخفض هذا الرقم بشكل كبير ليصل إلى ما بين 3 و 15 لترًا للفرد الواحد يوميًا[104]. وفي بعض مراكز الإيواء التي تديرها الأونروا، كان لا بد من تقنين مياه الشرب إلى لتر

(101) انظر https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/nutrition-vulnerability-and-situation-analysis-gaza-february-2024.

(102) انظر www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/03/IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(103) انظر www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WorldWaterDay2024E.pdf.

(104) المرجع نفسه.

واحد فقط من الماء للشـــخص في اليوم، في حين أن الحد الأدنى للمعيار الدولي اليومي لحالات الطوارئ القصوى هو 15 لترًا[105].

87 - وكان للعمليات العسكرية الإسرائيلية تأثير كارثي على البنية التحتية للمياه وشبكات المياه ومصادر إمدادات المياه بوجه عام، حيث دُمر حوالي 40 في المائة من شـبكات المياه في غزة وتعطلت المضـخات الرئيسـية بسـبب القصـف أو نفاد الوقود[106]. وفي 22 كانون الثاني/يناير، أفادت منظمة الصـحة العالمية بعدم توفر المياه النظيفة في المحافظات الشـمالية من قطاع غزة وبأن هطول الأمطار الغزيرة أدى إلى حدوث فيضـانات في مواقع مختلفة، مما أثار مخاوف من احتمال حدوث تلوث بمياه الصـرف الصـحي في مياه الفيضانات[107].

88 - وكان للقتال الدائر أيضا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر أثر كبير على نظم التخلص من مياه الصرف الصـحي والنفايات الصـلبة، نظراً للنزوح الجماعي للأشـخاص وانقطاع التيار الكهربائي وما لحق بالبنية التحتية الحيوية من أضـرار أو دمار. وتكدس حوالي 000 270 طن من النفايات الصـلبة في جميع أنحاء قطاع غزة، مما أدى إلى كارثة على صعيدي البيئة والصحة العامة، وفقًا لاتحاد بلديات قطاع غزة[108].

89 - وتعاني الملاجئ العامة والمواقع غير الرسمية من الاكتظاظ الشديد والظروف غير الصحية. ففي المتوسط، يتشارك 340 شخصاً في المرحاض و 290 1 شخصاً في الحمام[109]. وأدت ظروف الاكتظاظ والافتقار إلى الصـرف الصـحي الملائم وإلى المياه النظيفة إلى تفشـي الأمراض المعدية، من دون أن توجد حتى الخدمات الصـحية المحدودة لإدارة الفاشـيات وعلاج الحالات[110]. وهذا أمر يثير الجزع بشكل خاص للنساء والفتيات الحوامل والمرضعات[111].

90 - وفي الضـفة الغربية، هناك حوالي 70 مجتمعا محليا فلسـطينياً، تضـم في مجموعها أكثر من 000 100 شـخص، لا تتوفر لديهم مياه جارية. واسـتهلاكهم من المياه مماثل للاسـتهلاك في مناطق الكوارث: حوالي 26 لترًا للفرد في اليوم[112].

91 - ولا يحصل سوى 36 في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية على المياه الجارية يومياً طوال العام. ويحصل 47 في المائة آخرون على المياه الجارية لأقل من 10 أيام كل شهر[113].

---

(105) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(106) انظر www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WorldWaterDay2024E.pdf.

(107) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(108) انظر www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-155.

(109) انظر www.unicef.org/sop/reports/unicef-state-palestine-escalation-humanitarian-situation-report-no19.

(110) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(111) المرجع نفسه.

(112) انظر www.btselem.org/publications/202305_parched.

(113) المرجع نفسه.

الصحة

92 - إن النظام الصحي في غزة، الذي يحمل أصلاً فوق طاقته بسبب 17 عاماً من الإغلاق، مثقل الآن بالإصابات والوفيات الناجمة عن القتال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، والنقص في الموظفين والوقود وزيادة الطلب على الأدوية والمستلزمات وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. وكان أكثر من 000 500 طفل يعتبرون بالفعل بحاجة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في قطاع غزة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، في حين تشير التقديرات في آذار/مارس 2024 إلى أن جميع الأطفال الذين يزيد عددهم عن مليون طفل يحتاجون إلى هذا الدعم[114].

93 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، استمرت الهجمات الإسرائيلية على المرافق الصحية وتدمير البنية التحتية وعرقلة استيراد وتوزيع الإمدادات الطبية والقيود المفروضة على تنقل المرضى والموظفين[115].

94 - وقد أدى تدمير المرافق الصحية ونقص الإمدادات الطبية والغذاء والماء والوقود إلى استنزاف نظام الرعاية الصحية الذي يعاني أصلاً من نقص في الموارد. وتعمل المستشفيات بشكل يفوق طاقتها الاستيعابية بكثير بسبب ارتفاع عدد المرضى والنازحين المدنيين الباحثين عن مأوى[116]. وحتى 14 مارس/آذار 2024، كان ما يقرب من 84 في المائة من مباني المرافق الصحية قد دُمر أو تضرر، وكانت المباني المتبقية تفتقر إلى الأدوية وسيارات الإسعاف ومواد العلاج الأساسية المنقذة للحياة والكهرباء والمياه[117]. وقد أدى تدمير المستشفيات إلى قطع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية والأدوية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة. والعديد منهم خسر الأجهزة المساعدة أو لا يمكنه الوصول إليها أو الحصول على الدعم.

95 - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وحتى 1 نيسان/أبريل 2024، وقع 20 حادثًا أمنيًا أثر على أفرقة الطوارئ الطبية، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة 18 آخرين بجروح، وسحب العمليات من غزة وتعليقها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزود أفرقة الطوارئ الطبية بما يلزم من الحماية والحيز والمواد لتقديم الخدمات وإنقاذ الأرواح[118].

96 - ولا يتوفر إلا قدر ضئيل للغاية من الشروط اللازمة لتنفيذ تدابير الصحة العامة الأساسية للوقاية من تفشي الأمراض والسيطرة عليها[119]. ولذلك تواجه غزة كارثة صحية عامة، في أعقاب النزوح الواسع النطاق والاكتظاظ وعدم كفاية المأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي. وبحلول شباط/فبراير 2024، كان

(114) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(115) انظر www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/03/IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(116) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(117) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

(118) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(119) المرجع نفسه.

معظم النازحين داخليًا يعيشـــون في خيام، 40 في المائة منها على الأقل غير ملائمة للحماية من ســـوء الأحوال الجوية[120].

97 - وكانت القدرات - بما في ذلك القدرات المختبرية - لمراقبة الأمراض المعدية غير كافية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وسط تفشي التهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال والجدري واليرقان الحاد والتهاب الكبد ألف، والإصابات الجلدية والطفح الجلدي، فضلاً عن الأعراض الوبائية لالتهاب السحايا. والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى غير كافية لتنفيذ التدابير الأساسية للصحة العامة، في حين أن نقص الغذاء وعدم كفاية التغذية يؤثران سلباً على المناعة وقدرة السكان على مقاومة الأمراض. وسيكون لسوء التغذية آثار دائمة على الصحة العامة للسكان المتضررين طوال حياتهم. ولا يتم تطعيم الأطفال، وهناك أطفال رضع لم يحصلوا على جرعة أو أكثر من اللقاحات الأساسية، مما يشكل خطرًا إضافيًا لتفشي الأمراض وحالات الاعتلال والوفاة التي يمكن منعها[121].

98 - ومنذ 7 تشـــرين الأول/أكتوبر، منعت إســـرائيل خروج أي شـــخص من قطاع غزة إلى بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المرضى ومرافقوهم. وحتى 10 آذار/مارس 2024، ومن أصل 303 9 مرضى تقدموا بطلبات إجلاء طبي عبر معبر رفح إلى مصر، وافقت مصر وإسرائيل على سفر 093 4 (44 بالمائة)، وتمكن 541 3 (38 بالمائة) من الخروج في نهاية المطاف[122].

99 - وقد تفاقم الوضع بسبب انقطاع الاتصالات الذي أثر على تنسيق الإمدادات وتنقل الموظفين وتجهيز سيارات الإسعاف للمرضى. وفقدت الأونروا وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني مرافق سلسلة التبريد المهمة، مما يعقد تخزين اللقاحات والأدوية الأخرى المنقذة للحياة وإعطاءها على نحو آمن[123].

100 - وفي الضفة الغربية، تؤثر تجزئة الأرض والسياسات والإجراءات التمييزية التي تطبقها إسرائيل في تقسيم المناطق إداريا وتخطيطها على تقديم الرعاية الصحية، لا سيما للمجتمعات الأكثر ضعفًا في المنطقة (ج) والمنطقة H2 من الخليل ومنطقة التماس[124]. وهناك 172 مجتمعا محليا في المنطقة (ج) يعتمد على تلقي خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال العيادات المتنقلة، منها 120 مجتمعا تشمله هذه الخدمات وتقدم له حاليا. وفي نهاية شهر نيسان/أبريل، كان من المتوقع أن ينتهي تمويل العيادات المتنقلة لـ 67 مجتمعا محليا، مما يحرمها من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية[125].

101 - ووثقت منظمة الصحة العالمية 422 اعتداءً على الرعاية الصحية في الضفة الغربية في الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 6 نيسان/أبريل 2024. وخلفت الاعتداءات التي وقعت بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 11 قتيلاً و 87 جريحاً وأثرت على 86 مرفقاً صحياً، بما في ذلك 250 عملية نقل طبي[126].

(120) انظر https://shelftercluster.org/palestine/documents/gaza-shelter-cluster-snapshot-7-february-2024.

(121) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(122) المرجع نفسه.

(123) المرجع نفسه.

(124) المرجع نفسه.

(125) المرجع نفسه.

(126) المرجع نفسه.

التعليم

102 - أفادت التقارير بأن 342 مبنى مدرسيًا قد تضرر في قطاع غزة، وأن حوالي 80 بالمائة من جميع المباني المدرسية تضررت أو دمرت أو تستخدم كملاجئ للأشخاص النازحين داخليًا. واعتبارًا من آذار/مارس 2024، كان جميع الأطفال الذين هم في سن المدرسة، وعددهم 000 625 طفل، خارج المدرسة[127].

103 - وبالنسبة للطلاب في غزة، فهذا العام هو العام الثالث من بين الأعوام الأربعة الماضية الذي يشهد الإخلال بتعليمهم إلى حد كبير و/أو توقفه بشكل كامل، مما يحرم الأطفال في سن المدرسة من ساعات تعليمية مهمة ومهارات تأسيسية ضرورية لتحقيق سبل عيش أفضل في المستقبل. وسيستغرق نظام التعليم سنوات لكي يعود للعمل حتى في مستويات ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويعاني الطلاب والمعلمون الناجون من الصدمات النفسية والاجتماعية بمستويات متفاوتة من الشدة[128].

104 - وخلال النصف الأول من العام 2023، سجّلت مجموعة التعليم 423 حادثا متعلقا بالتعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة، تأثرت بها 179 مدرسة (608 54 طلاب، من بينهم 000 26 من الإناث، بالإضافة إلى 624 2 معلما) و 21 روضة أطفال (466 2 طالبا، من بينهم 259 1 من الإناث، بالإضافة إلى 152 معلما). وكان عدد الحوادث أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة بسبب زيادة العمليات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك داخل القرى الفلسطينية في المنطقتين (أ) و (ب)، والقيود الواسعة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على تنقل الفلسطينيين، مما يحد من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم. وشهدت هذه الفترة أيضا زيادة في حدة وتواتر عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مما أثر على التعليم[129].

105 - وأثر كذلك التصعيد في الحالة الأمنية والقيود المفروضة على التنقل على تقديم الخدمات التعليمية، وأدى إلى إغلاق المدارس. وتؤثر العمليات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية والمواجهات المسلحة مع الفلسطينيين، التي أدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية للطرق والصرف الصحي والمياه، على الأطفال اجتماعياً ونفسياً وعلى أدائهم الأكاديمي[130].

106 - وفي الضفة الغربية، يحضر الأطفال المسجلون في 55 مدرسة في الضفة الغربية دروسًا عبر الإنترنت لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم بسبب المشاكل الأمنية[131].

---

(127) المرجع نفسه.

(128) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf؛ انظر أيضا www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-unprecedented-devastating-impact-english_2.pdf.

(129) انظر https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/education-related-incidents-opt-semi-annual-report-january-june-2023.

(130) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(131) انظر www.unicef.org/media/151126/file/State-of-Palestine-Humanitarian-Situation-Report-No.15-(Escalation)-17-January-2024.pdf.

الأثر الجنساني للاحتلال على النساء والفتيات

107 - لقد زادت الحرب الدائرة في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من انعدام الأمن والضعف الذي يعاني منه جميع الفلسطينيين بطرق تختلف بحسب نوع الجنس، مع مستويات من الدمار أفسدت أي مكاسب إنمائية، مهما كانت طفيفة، وستعيق الانتعاش في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، بطريقة مستدامة وفي الوقت المناسب.

108 - وكان أثر القتال على النساء والفتيات في غزة متعدد الأوجه[132]. وأفادت حوالي 84 في المائة من النساء أن أسرهن يتناولن نصف كمية الطعام التي اعتدن تناولها قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر أو أقل من ذلك، وتتولى الأمهات والنساء البالغات الأخريات مهمة البحث عن الطعام، بما في ذلك البحث عن الطعام تحت الأنقاض أو في حاويات القمامة، وهن آخر من يأكل وحصتهن أقل من أي شخص آخر[133]. وتواجه ربات الأسر المعيشية والمسنات والنساء ذوات الإعاقة عقبات أمنية وعقبات في مجال الحماية عند محاولة الوصول إلى مواقع توزيع الأغذية[134].

109 - ويقدر عدد النساء الحوامل اللاتي علقن في القتال الدائر في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر بحوالي 52 000 حامل، وهناك حوالي 180 عملية ولادة كل يوم[135]. وبالنسبة للنساء اللاتي أنجبن في غزة، أصبح الحصول على الرعاية الصحية الملائمة تحديًا لا يمكن تصوره. وبحلول آذار/مارس 2024، لم يتبق سوى مستشفيين للولادة، ولكنهما كانا مكتظين بالمرضى الذين يعانون من حالات تهدد حياتهم[136]. ولذلك، اضطرت النساء إلى دخول المخاض والولادة دون مساعدة طبية في الملاجئ والخيام وفي منازلهن والشوارع ووسط الأنقاض، دون مراحيض وبمساعدة نساء غير مدربات، أو اضطررن إلى الولادة في مرافق مكتظة للرعاية الصحية، وخضع بعضهن لعمليات قيصرية دون تخدير[137]. وتشير التقديرات إلى وفاة 37 أُماً يوميًا[138].

110 - ومع وصول انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات حادة وغير مسبوقة، من المتوقع أن تكون النساء والفتيات الأكثر تضررًا، حيث تميل النساء إلى تخفيض أولوية استهلاكهن الغذائي إلى حد كبير عندما تفرض قيود على سبل الحصول على الغذاء[139].

---

(132) انظر www.emro.who.int/opt/news/famine-in-gaza-is-imminent-with-immediate-and-long-term-health-consequences.html.

(133) جمع البيانات الأولي الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة كتقييم سريع مع 120 امرأة في غزة في الفترة من 8 إلى 11 شباط/فبراير.

(134) انظر www.unwomen.org/sites/default/files/2024-01/Gender%20Alert%20The%20Gendered%20Impact%20of%20the%20Crisis%20in%20Gaza.pdf.

(135) انظر www.un.org/unispal/document/gaza-is-at-breaking-point-unfpa-14mar24.

(136) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة؛ انظر أيضًا www.unfpa.org/news/%E2%80%9Cgaza-breaking-point%E2%80%9D-health-workers-and-patients-describe-unfolding-catastrophe-rafah.

(137) انظر www.ippf.org/media-center/forced-closure-hospitals-midwives-are-lifeline-pregnant-women-gaza.

(138) انظر www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2024/03/press-release-9000-women-have-been-killed-in-gaza-since-early-october#_ftnref2.

(139) انظر www.unwomen.org/sites/default/files/2024-01/Gender%20Alert%20The%20Gendered%20Impact%20of%20the%20Crisis%20in%20Gaza.pdf.

111 - وفي ظل ندرة الغذاء والماء، تتعرض النساء الحوامل والمرضعات لخطر سوء التغذية الحاد، مما يزيد من تعرضهن للإصابة بالأمراض المرتبطة بتغذية الأمهات مثل فقر الدم وتسمم الحمل والنزيف، مما يزيد من خطر وفيات الأمهات والأطفال[140]. ويمكن كذلك أن يؤدي سوء النظام الغذائي للأمهات إلى ولادة أطفال ميتين، وانخفاض الوزن عند الولادة، والهزال وتأخر النمو لدى الأطفال، في حين يمكن أن تؤثر صدمة الحرب بشكل مباشر على الأطفال حديثي الولادة[141]. ويعاني ما يقرب من 10 في المائة من أطفال غزة دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد[142].

112 - ولا تتاح لقرابة 690 000 من النساء والفتيات ممن هن في سن الإنجاب في الملاجئ المكتظة بشدة والمجتمعات المضيفة إمكانية الحصول على منتجات النظافة الصحية الخاصة بالحيض إلا بشكل محدود، بالإضافة إلى عدم كفاية خدمات المياه والنظافة الصحية واستخدام المراحيض والخصوصية[143]، بما في ذلك الاستحمام المنفصل[144]. وقد لجأت بعض النساء إلى تقطيع حفاضات الأطفال لاستخدامها كفوط صحية مؤقتة أثناء الدورة الشهرية، بينما تستخدم أخريات قطعاً من القماش. وفي حالات أخرى، اختارت النساء استخدام حبوب تأخير الدورة الشهرية أو الاشتراك في استخدام وسائل منع الحمل[145].

113 - وفي شباط/فبراير 2024، قدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن حوالي 000 17 طفل - أي ما يعادل 1 في المائة من السكان النازحين - في غزة غير مصحوبين بذويهم أو منفصلون عن عائلاتهم[146]. ويستخدم الأخصائيون الطبيون مصطلح "طفل مصاب لم يبق من أسرته أحد على قيد الحياة" لوصف الأطفال غير المصحوبين بذويهم في المستشفيات.

114 - ولا تزال القيود المفروضة على التنقل تعيق الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، واستخدام سيارات الإسعاف وإيصال المساعدات الإنسانية، وتتضرر النساء والفتيات، لا سيما ذوات الإعاقة، أكثر من غيرهن بسبب عدم المساواة في الحصول على الإمدادات والخدمات والموارد[147]. وتعرب النساء النازحات

(140) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(141) المرجع نفسه؛ انظر أيضا www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gaza-strip-everyone-left-behind-english_1.pdf.

(142) انظر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(143) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة؛ انظر أيضا www.unfpa.org/resources/unfpa-palestine-situation-report-7-6-april-2024.

(144) انظر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

(145) انظر www.ippf.org/media-center/dire-lack-sexual-and-reproductive-health-supplies-disease-outbreak-gaza-shelters و www.ippf.org/stories/their-own-words-people-providing-sexual-and-reproductive-health-care-under-bombardment-gaza.

(146) انظر www.unicef.org/press-releases/stories-loss-and-grief-least-17000-children-are-estimated-be-unaccompanied-or#:~:text=GENEVA%2C%202%20February%202024%20%E2%80%93%20%22,displaced%20population%20%2D%201.7%20million%20people.

(147) انظر www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/01/gender-alert-the-gendered-impact-of-the-crisis-in-gaza.

داخليًا عن مخاوف عميقة على سلامتهن وسلامة عائلاتهن، ويشرن إلى فقدان أماكن الحماية والانفصال عن شبكات الدعم في ظل الوجود العسكري الإسرائيلي. والجدير بالذكر أن ما لا يقل عن 000 3 امرأة قد أصبحن أرامل أو ربات لأسر معيشية[148].

115 - ويؤدي اكتظاظ الملاجئ وعدم كفاية المرافق والنقص الحاد في الضروريات إلى تفاقم آليات التكيف السلبية وزيادة مخاطر العنف الجنساني، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بحماية الطفل والاستغلال الجنسي[149]. وفيما يتعلق بخدمات الاستجابة الأساسية لحالات الطوارئ، أفادت 10 من أصل 12 منظمة نسائية شملها الاستقصاء الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في غزة بأنها كانت تعمل بشكل جزئي فقط في كانون الثاني/يناير 2024. وعلاوة على ذلك، أُغلق الملجآن الوحيدان للنساء في غزة، كما أن انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء يحد بشدة من تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني عن بعد[150].

116 - وأدى تدهور الوضع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى تفاقم أزمة الحماية القائمة من قبل وزيادة احتياجات الحماية للنساء العازبات وربات الأسر المعيشية والمراهقات والنساء ذوات الإعاقة والمسنات. وكان للتدمير المستمر للبنية التحتية العامة والمدارس والمستشفيات والمساكن، والقيود المفروضة على التنقل والوصول وإلغاء تصاريح العمل الإسرائيلية أثر كبير على سبل عيش الفلسطينيين في الضفة الغربية وزاد من أوجه الضعف لدى الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة والأمهات العازبات.

117 - وتعيق القيود المفروضة على التنقل، والتي تم تشديدها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بشكل ملحوظ استمرارية تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لأكثر من 000 73 امرأة حامل في الضفة الغربية، من المتوقع أن تلد 100 8 منهن خلال أي فترة من 30 يومًا[151].

118 - وتم تعليق تصاريح العمل لجميع العمال الفلسطينيين في الأراضي الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويؤثر هذا في المقام الأول على الرجال، إذ إن نسبة النساء من الضفة الغربية العاملات في إسرائيل أو المستوطنات منخفضة للغاية، حيث تبلغ 1,4 في المائة[152]. وتشير التقديرات الأولية إلى فقدان حوالي 24 في المائة من العمالة، أي ما يعادل 000 208 وظيفة[153]. ونظراً لانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، ونموذج العائل الوحيد، فمن المتوقع أن يكون لفقدان الوظائف هذه آثار كبيرة على دخل الأسرة ومستويات الضغط النفسي فيها، مع ما يرتبط بذلك من خطر التوتر والعنف في المنزل.

(148) المرجع نفسه.

(149) انظر https://palestine.unfpa.org/en/GBV-Update-March24.

(150) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(151) المرجع نفسه.

(152) انظر www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2586.pdf.

(153) انظر www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_901136.pdf.

ثالثا - الجولان السوري المحتل

119 - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

120 - وفي عام 2022، كان يقيم في الجولان السوري المحتل 900 26 مواطن سوري و 800 24 مستوطن إسرائيلي. وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين بنسبة 43,4 في المائة، أي ضعف معدل السكان السوريين[154]. وازداد في العام الماضي عدد المواطنين السوريين، وخاصة الشباب، الذين يقبلون الحصول على الجنسية الإسرائيلية نظرا لسهولة السفر وفرص التعليم[155].

121 - والخطة الرامية لمضاعفة عدد المستوطنين في الجولان السوري بحلول عام 2027[156] مستمرة - من حيث زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل وعدد المستوطنين. ويتوزع المستوطنون الإسرائيليون اليوم على 35 مستوطنة[157].

122 - وقد تم الاعتراض على خطة الحكومة الإسرائيلية لتطوير المنطقة المحتلة، التي تضمنت استثمارا بمبلغ بليون شيكل، بسبب عدم تناولها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقرى السورية على نحو كافٍ. وذكرت وزارة الزراعة الإسرائيلية أن الميزانية المخصصة لتلك القرى كانت أقل من 1 في المائة من المبلغ المقرر[158].

123 - وإلى جانب التوسع الاستيطاني، أُقرت أنشطة تجارية، من قبيل مشروع إقامة عنفات ريحية. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من تدهور الحالة العامة لحقوق الإنسان واستمرار الحد من إمكانية انتفاع السكان السوريين من الأراضي والمياه. ويهدد أثر مشروع العنفات على الحق في السكن اللائق من خلال الاستيلاء على الأراضي واحتمال حدوث ترحيل آخر للمجتمعات السورية في الجولان[159].

124 - وفي 20 حزيران/يونيه 2023، بدأت إسرائيل الأشغال على مشروع إقامة عنفات ريحية بالقرب من بلدتي مجدل شمس ومسعدة في الجولان السوري المحتل. ووفرت الشرطة الإسرائيلية الحماية في موقع الأعمال التي أفادت التقارير بأن شركة إسرائيلية تسمى إنرجيكس (Energix) هي التي تنفذها. ونتيجة لذلك، اندلعت اشتباكات بين سوريين كانوا يحتجّون على إقامة العنفات وأفراد الشرطة الإسرائيلية، مما أسفر حسبما أفادت التقارير عن إصابات طفيفة لدى ثلاثة متظاهرين وثلاثة من أفراد الشرطة. ونتيجة لذلك، وبحلول تموز/يوليه 2023، أجل رئيس الوزراء الإسرائيلي المشروع معترفًا بعدم جدواه نظرًا لمعارضة القرويين العرب[160].

---

(154) ILC.111/DG/APP، الفقرة 158.

(155) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(156) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 116.

(157) A/HRC/55/72، الفقرة 47.

(158) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(159) A/HRC/55/72، الفقرة 48.

(160) المرجع نفسه، الفقرة 49.

125 - وفي عام 2022، بلغ معدل مشاركة المواطنين السوريين في القوى العاملة في الجولان السوري المحتل 43,1 في المائة، وبلغ معدل البطالة 7,1 في المائة. ويعد قطاع البناء هو القطاع الأكثر شيوعًا بين السوريين العاملين، ويمثل قطاع التعليم والإدارة العامة 10 في المائة، وقطاعات تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين وخدمات الإقامة والطعام 8 في المائة[161].

126 - ولا يزال التمييز بين المستوطنين وسكان القرى السورية فيما يتعلق بتراخيص البناء هو الاتجاه السائد. ففي عام 2012، حصل سكان القرى السورية، الذين كان عددهم يزيد بحوالي 1,15 مرة عن عدد المستوطنين، على أقل من ثلث رخص البناء التي حصل عليها المستوطنون. وفي عام 2021، أصبح عدد سكان القرى السورية مساويا تقريبا لعدد الإسرائيليين في المستوطنات، ومع ذلك حصل المستوطنون على ضعف عدد رخص البناء تقريبا[162].

127 - ويواجه المزارعون السوريون كذلك تمييزًا في الحصول على الموارد مثل المياه والأراضي الزراعية، في الوقت الذي يتنافسون فيه مع الإنتاج الزراعي في المستوطنات المستفيد من الصناعة والدعم، ما أدى إلى تراجع أهمية الزراعة في الجولان السوري المحتل. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية وصول المزارعين السوريين إلى الأراضي القريبة من العنفات الريحية المقررة ستكون محدودة، مما قد يؤثر على قدرتهم على حصاد الغلال[163].

رابعا - خاتمة

128 - إنني أدين بشدة الهجمات المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر واستمرار احتجاز الرهائن في غزة. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. وأكرر دعوتي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون شروط. وإلى أن يتم ذلك، يجب معاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

129 - لقد كان نطاق الموت والدمار في غزة نتيجة للحرب كارثيا ومروعا وغير مسبوق. وتسبب استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان في تدمير شامل للأحياء وتدمير المستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية والمدارس والمساجد ومباني الأمم المتحدة أو إلحاق الضرر بها. وإنني أدين بشكل قاطع قتل وتشويه المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على نطاق واسع في غزة.

130 - ويواجه المدنيون في جميع أنحاء غزة خطرا جسيما. وهناك حاجة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية على الفور. ولا تزال الطريقة التي تدار بها الأعمال العدائية تثير قلقي العميق إزاء ما قد يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب طرفي النزاع، بما في ذلك احتمال عدم الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب واتخاذ التدابير الاحترازية في الهجوم. فالقانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع

(161) مساهمات من كيانات الأمم المتحدة.

(162) انظر https://golan-marsad.org/wp-content/uploads/2022/09/Ehnic-Planinng-Research-1.pdf.

(163) ILC.111/DG/APP، الفقرة 161.

أطراف النزاع في جميع الأوقات، ولا يعتمد تطبيقه على المعاملة بالمثل. وتكتسي حماية المدنيين أهمية قصوى في أي نزاع مسلح.

131 - وعموما، فإن مستوى السلع الأساسية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، التي يسمح بدخولها إلى غزة غير كاف على الإطلاق لتلبية الاحتياجات الهائلة للسكان. وإنني أدعو أطراف النزاع إلى السماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين التي تتسم بطابع محايد وتنفَّذ دون أي تمييز سلبي وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وإلى تيسير هذا المرور. ويجب على جميع الأطراف حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات.

132 - ولا يزال الاحتلال العسكري الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري يؤثر تأثيرا ضارا على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة.

133 - إن نطاق وحجم الخراب والدمار في غزة لم يسبق لهما مثيل. وستزداد الآثار الناجمة عن ذلك أضعافاً مضاعفة بسبب تبعات الازدحام الشديد، إلى جانب فقدان المنازل ونظام الرعاية الصحية وسبل العيش والموارد الطبيعية والبنية التحتية والقدرات المؤسسية. ويؤثر ذلك بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة.

134 - وقد أدى التأثير غير المتناسب للحرب في غزة على الأشخاص ذوي الإعاقة إلى زيادة تعرضهم لمخاطر الموت أو الإصابة بمزيد من العاهات. وتتطلب حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والأطفال، ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات والإجلاء والخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية والحصول على الأدوية والأجهزة المساعدة المطلوبة. ويجب أن يكون بناء السلام والتعافي وإعادة الإعمار في غزة مراعيا للإعاقة، بما يضمن المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

135 - إن آفاق الاقتصاد الفلسطيني سلبية بشكل يثير الجزع. وتشير التقديرات إلى أن كل يوم إضافي تستمر فيه الحرب يفرض تكاليف باهظة ومضاعفة على الفلسطينيين في غزة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأجيال القادمة. ولكي تكون جهود التعافي فعالة، يجب ألا تقتصر على معالجة التداعيات غير المسبوقة للقتال الذي دار في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وتداعيات عقود من الصراع، بل أن تعالج أيضًا الآثار التراكمية للاحتلال الإسرائيلي وعمليات الإغلاق والعمليات العسكرية المتكررة.

136 - وتمثل الأونروا شريان الحياة الرئيسي للملايين من اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك غالبية سكان غزة، في ظل كارثة إنسانية كاملة. وتقدم الوكالة أيضا الخدمات الأساسية للاجئين في الضفة الغربية في خضم أعمال عنف فاقت كل المقاييس وفي المنطقة الأوسع نطاقا وسط حالات توتر متأججة ومشاكل اجتماعية واقتصادية. وعلى الرغم من هذا الدور البالغ الأهمية، لا تزال الأونروا تعاني من نقص مزمن في التمويل. ومن الضروري أن تتلقى دعماً سياسياً ومالياً قوياً من الدول الأعضاء لإيجاد حلول لنموذج مستدام مع إيرادات كافية ويمكن التنبؤ بها.

137 - وقد وصلت التوترات المتزايدة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى نقطة الغليان. وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات يمكن أن تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تكون بعض هذه الممارسات تمييزية، في حين أن البعض الآخر قد يصل إلى مستوى الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص

المشمولين بالحماية، وكلاهما محظور بموجب القانون الدولي. إن توسيع رقعة المستوطنات باستمرار، بما في ذلك البؤر الاستيطانية، يرسخ الاحتلال بشكل أكبر، بحسب الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، ويعيق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير[164].

138 - **وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ المحدود لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين يقوض آفاق تنفيذ الأطر المتفق عليها دوليا في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة المرأة والسلام والأمن.**

139 - **ولا بد من الامتثال للقانون الدولي، مع الحرص على ألاّ يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب، وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال. وستواصل الأمم المتحدة تنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية والإنمائية في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، لأغراض منها الإنعاش المبكر وإعمار غزة، مع العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) و 1515 (2003) و 1850 (2008) و 1860 (2009) و 2334 (2016)، ومن أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وتتمتع بالسيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.**

(164) [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004*, p. 136؛ وانظر أيضا قرار الجمعية العامة 192/78.